

قضية اليوم

تأجيل بدء التنقيب إلى شباط ولا استخراج قبل 5 سنوات شركات صينية وروسية وبريطانية تبدي اهتمامها بالغاز اللبناني

تأجيل بدء مرحلة الاستكشاف في البلوك رقم 4 حتى 9 شباط. وتأجيل دورة التراخيص الثانية حتى نهاية نيسان. التأجيل الأول تصفي ويتعلق بعدم إتمام الحفارة عملها في مصر. والتأجيل الثاني مرتبط بإشارات إيجابية عن مشاركة أكبر عدد ممكن من الشركات في المناقصة. وبينت هذا وذلك أسئلة عن سبب الحاجة إلى خمس سنوات قبل البدء باستخراج الغاز

إيلي الفرزلي

الخبر الأول الذي أعلنته وزيرة الطاقة ندى بستاني يتعلق بتأجيل دورة التراخيص الثانية للتنقيب عن الغاز من 31 كانون الثاني إلى 30 نيسان المقبل. عرضاً، و«منعاً لأي التباس»، كما قالت، أعلنت أيضاً تأجيل عملية الاستكشاف في البلوك رقم 4. لم تحدد موعداً جديداً، كما لم تشأ التحرق إلى التأخير الحاصل. اكتفت بالإشارة إلى أنه «ما زلنا في انتظار وصول الباحرة Tungsten Explorer التابعة لشركة Vantage Drilling الملتزمة بالتوجه إلى لبنان بعد الانتهاء من عملها في الخارج». لكن مجرد الإشارة إلى أن الاستكشاف كان مقرراً في منتصف كانون الأول وتم تأجيله حينها إلى منتصف كانون الثاني، بسبب تأخر باخرة الحفر في مصر حيث تعمل حالياً قبل انتقالها إلى لبنان. لكن بحسب المعلومات الجديدة، فإن الباحرة لم تنه عملها في مصر بعد، وهي واجهت تأخيراً تقنياً نتجت عن دخول الحفارة في طليقة طرية أعاقت عملها وأجّلت إنجازها، مع احتمال أن تجري اختباراً جديداً عليه أيام من



(هيلم الموسوي)

الصيانة، قبل أن تنتقل إلى لبنان. الموعد الجديد الذي لم تعلن عنه بستاني، لأنه ليس مضموناً، هو التاسع من شباط المقبل. الأكيد أن أياماً بالنقص أو بالزائد لن تؤثر على انطلاق مرحلة الاستكشاف. خمس سنوات؟ بالنسبة، فإن وصول الحفارة بعد نحو شهر قادر على إعطاء إشارة إيجابية وسط كل هذا الانهيار. لكن، في المقابل، يتردد سؤال بين عدد من السياسيين عن سبب الحاجة إلى خمس سنوات بعد الاستكشاف للبدء بإنتاج الغاز بكميات تجارية. يذهب البعض إلى اعتبار ذلك مقصوداً من قبل الشركات الغربية، تعزيزاً لوضع إسرائيل على خارطة الغاز في المنطقة. لكن، بحسب مصادر مطلعة، لا مكان لخفزية المؤامرة هنا. تكفي الإشارة إلى أن البشر بعد الاستكشاف الواحد تكلف ما يزيد على 60 مليون دولار (يمكن أن تحفر أكثر من بئر)، وبالتالي، فإن أولوية شركات التنقيب في أي مكان في العالم هي استرداد الاستثمار في أسرع وقت ممكن. أما بشأن فترة الخمس سنوات المقدرة، فهي فترة تشمل التحضيرات التي يقوم بها التحالف (مناقصات وعقود تتعلق بتطوير البئر ومدّ الأنابيب في حال تبين وجود كميات تجارية، ثم بدء الأعمال التنفيذية). كذلك، فإن تلك الفترة تأخذ بعين الاعتبار عدم وجود بنية تحتية أو تجهيزات لاستخراج الغاز في لبنان. يكفي أن كل الحكومات لبشت في تمديد الخط الساحلي، الذي يُفترض أن يربط بين معامل الكهرباء، كذلك، بخلاف النقط، فإن استخراج الغاز لا يتمّ إلا بكميات وقّعت عقود بيعها مسبقاً. ولذلك، يجب أن تحدد حاجة لبنان من الغاز، قبل البدء باستخراجه. أضف إلى ذلك، فإن التحضيرات التقنية لا تقتصر على مدّ الأنابيب، بل تتضمن تحديد السيناريوات

الأفضل لتطوير الحقول، وكذلك اختيار الطريقة الأفضل لمعالجة الغاز وتنظيفه. هل تتم على الشاطئ أم في عرض البحر؟ كل ذلك يحتاج إلى تكاليف رأسمالية باهظة وإلى ما لا يقل عن أربع سنوات. هذا لا يعني أن الفترة المطلوبة لبدء الاستخراج ثابتة. حقل زهر المصري طوّر في مدة قياسية قلت عن ثلاث سنوات. هو استثناء مبني على عوامل كثيرة، أولها وجود بنية تحتية مصرية جاهزة، افتقرت بحاجة السوق المصري إلى الغاز بكميات ضخمة، وبالتالي تسهيلها

بستاني: باخرة الاستكشاف ملتزمة بالتوجه إلى لبنان

دورة التراخيص الثانية إلى 30 نيسان: تعزيز للمنافسة

كل الأعمال المرتبطة ببدء التنفيذ. يذكر مصدر معني بأن المدة المتوقعة فيها كانت سبع سنوات، لكنها انخفضت بفضل تطوير تقنيات الاستخراج، مشيراً إلى أنه «إذا قمنا بكل ما هو مطلوب بالسرعة اللازمة يمكن الحديث عن بدء الاستخراج خلال أربع سنوات، والأمر يتطلب بالدرجة الأولى تسريع الإجراءات، ويرتكز على اقراض أن إنتاج دورة التراخيص سيُخصّص للسوق المحلية، فلو كان الإنتاج سيُصدّر لكانت عملية بناء المنشآت تحتاج ربما إلى عشر سنوات».

تقرير

المنتفضون «يقتحمون» أسوار مصرف لبنان

يوماً بعد آخر، يعود الزخم إلى التحركات الشعبية في الشارع. أداء السلطة، سياسيتها ومصرفيها، يستفزّ مشاعر اللبنانيين الذين يرون أن أحداً لا يبالي بالأزمة الاقتصادية التي تزاد حدة يوماً بعد آخر. الغضب الشعبي يتغذى بالإجراءات المصرفية، وتصريحات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الأسبوع الفائت، التي شرّح فيها للمصارف إذلالها للناس. يوم أمس، شهدت طرابلس التحركات المعتادة فيها. إقبال طرق، واعتصام أمام «المالية». لكن بيروت شهدت عودة التحركات إلى محيط مصرف لبنان، حيث أقدم منتفضون السياح المحبط بالأشغال القائمة عند مدخل المصرف، قبالة وزارة الداخلية، مرديين هتافات مندودة بالحاكم



(مروان طحطح)

(مروان طحطح)

مقالته

طرابلس: المعرض ماوى للمطرودين من منازلهم

عبد الكافي الصمد

عندما شرع المهندس البرازيلي الشهير أوسكار نيمير (1907 - 2012) في تشييد مبنى «معرض طرابلس الدولي الدائم» عام 1964 (سُمّي لاحقاً معرض رشيد كرامي الدولي عام 1987 بعد اغتيال الأخير). في عهد الرئيس الراحل فؤاد شهاب وبطلب منه، فوق قطعة من الأرض تقارب مساحتها مليون متر مربع تقع بين بساتين الليمون، لمضاهاة ومناقسة معارض حديثة كان بدأ تشييدها حينذاك في العراق وسوريا وتركيا وغيرها، لم يكن يخطر ببال نيمير وقتها أن هذه التحفة المعمارية التي توقف العمل بها عام 1975 بسبب اندلاع الحرب الأهلية، ومن غير أن تستكمل منشأتها حتى اليوم، تستحوّل إلى مكان يؤوي عائلات مهجرة نزحت إليه من أنحاء طرابلس الفقيرة، للإقامة فيها بشكل مؤقت. كان يُتوقّع أن يسهم المعرض في خلق حركة اقتصادية في طرابلس، يُبعد عن بعض أبنائها شبح الفقر. لكنه تحوّل إلى مركز إيواء عائلات لم تستطع أن تدفع بدلات إيجار مساكنها الشهرية.

يفعد عصر يوم الأحد الماضي، وبشكل مفاجئ، دخل نحو 35 امرأة وطفل إلى باحة المعرض، مستغلين يوم العطلة (الأحد) بحيث لم يعترضهم حراس أو موظفو المعرض. وسهّلت دخولهم جمعية تطلق على نفسها «عطايا لبنان»، قدّمت لهم خيماً للإقامة فيها. العائلات التي ظهرت عليها علامات الفقر والتعب والإرهاق، عمدت الجمعية إلى وضع فرش لها داخل الخيم للمبيت فيها، وأشعلت مواقد النيران أمامها للتدفئة. وأعلن أفرادها أنهم لن يغادروا الخيم ولن يتركوا المعرض حتى تؤمن الدولة مساكن لهم. هذه الخطوة سلط الضوء على أزمة سكنية مستجدة تتمثل في عدم قدرة مواطنين على دفع بدلات إيجار بيوتهم الشهرية، بعدما فقدوا أعمالهم أو تراجعت مداخيلهم. إضافة إلى طلب مالكي هذه البيوت من المستأجرين دفع هذه البدلات بالدولار الأميركي وليس باللييرة اللبنانية، ما أجبر عشرات العائلات على ترك منازلها والإقامة في منازل أخرى، مثلما حدث مثلاً في منطقة البداوي قبل نحو شهر، قبل أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه في المعرض.

دخل العائلات بهذا الشكل إلى حرم المعرض كان موضع تناقض في مقاربه من قبل الطرابلسيين، معنيين ومواطنين، إذ فيما بدأت بلدية المدينة بشخص رئيسها رياض يمق البحث عن مكان بديل لهذه العائلات، كان البعض يدعوهم إلى المبيت في فندق «كواليتي إن» المجاور، لأنه أفضل لهم من المبيت بالعراء، في هذا الطقس البارد والعاصف.

وفيما تساءل البعض عن أسباب غياب الهيئة العليا للإغاثة عن المشهد، وهي التي يفترض بها أن تقوم بهذا الدور أكثر من غيرها، وأن المسؤولية في هذا الأمر تترتب عليها وليس على أي جهة أخرى، قالت أوساط بلدية طرابلس إنها تسعى لتأمين مسكن مؤقت لهذه العائلات في مبنى قديم يقع بجوار مقهى فيهم في ساحة التل وسط المدينة. واقترح البعض أن يكون مبنى الغندور المهجور والمطل على ساحة عبد الحميد كرامي (ساحة النور) مكاناً ملائماً لهذه العائلات، بعد تجهيزه بالضروريات، أو في المساجد والكنائس، بينما دعا آخرون إلى إعادة هذه العائلات إلى منازلهم بعد تأمين بدلات إيجارهم الشهرية.

مقالته